

سواء نقلناه الى تأليف لنا أو رويناه لفظا
وان نقل بالنقل بالمعنى فلا ان التاوي عنده قد حصل
 يعني ان محل منع ابدال لفظ الشيوخ انما هو اذا ابينا على منع نقل الحديث بالمعنى
 اما اذا قلنا يجوز فلا يمنع حيث علم ان الشيخ يسوي بين المبدل والمبدل منه
 وهذا فتح غير واضح في الكتب والافئحة مطلقا لما حصل انه اذا لم تعلم التسوية
 أو كان في كتاب منع قطعاً والافعل في الخلاف في النقل بالمعنى
وان يكن من ناسخ سماع فهل يصح فيه جازع
 يعني انه جاء نزاع في خلاف فيما اذا سمع الراوي في حال نسخته من شيخ
 وكذلك اذا كان الشيخ هو الناسخ هل يصح ذلك السماع او لا فذهب بعضهم الى
 منع الصحة مطلقا وبعضهم الى الصحة مطلقا وقيل لا يقول في الصحة حديثنا
 أو اخبرنا بل يقول حضرا وعند ابن الصلاح لا يصح اذا كان النسخ يمنع
 فهم السامع الناسخ والاصح ومثله يقال فيما اذا كان الشيخ
 هو الناسخ كقصة الدارقطني اذ حضر في حديثه مجلس اسماعيل الصغار
 والدارقطني يكتب جزءا كان معه فقال له بعض الحاضرين لا يصح سماعك
 وانت تسنخ فقال فهمي للاطلاع وخلاف فهمك ثم قال له اتخفظكم املي الشيخ
 فقال لا

فقال لا فقال الدارقطني املي ثمانية عشر حديثا فصدت فوجدت كما قال
 ثم قال الحديث الأول سنه كذا او سنه كذا ثم تتبعا هكذا الى اخرها فبقيت النسخة
كذا اذا راو وشيخ كلما أو أسرع القارئ أو قد هينما
 يعني ان ماجرى في سماع الناسخ من التفصيل مجرى في الكلام في وقت السماع
 من السامع أو الشيخ وكذا اذا هينم القارئ والهينة الصوت الخفي وكذا
 اذا أسرع في القراءة بحيث يخفى بعض الكلام وكذا اذا بعد السامع عن القارئ
 مجرى في جميع ذلك من الخلاف ماجرى في النسخ
ومن يحدث دون شيخه يظهر مع أمن ليس فالبقول ينصر
 يعني ان من حدث من وراء حجاب قبول حديثه هو القول المنصور والمشهور
 اذا أمن اللبس بأن عرف السامع صوت المحدث أو اخبره به ثقة يعرف المحدث
 وقال شعبة اذا حدثت المحدث فلم تر وجهه فلا تر وعنه فلعنه شيطان
 تصور في صورته ووجهة المشهور قوله صلى الله عليه وسلم ان بلا لا يؤذن
 بليل نكواوا شر سواحتي سمعوا تأذين ابن ام مكتوم اربلا اعتماد على صوته
 مع غيبة شخصه وتحديث المومنين من وراء حجاب وثقة عنهم في ذلك والواقع
 به في الصحيح **وصح ان خصص ان جعا** ان لم يشك وكذا ان منما